مختارات من الصحف العبرية

العدد 4325، 5-5-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

الدمار في مدينة غزة
(نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

جدعون ليفي: لقد قَتلْنا، وجوّعنا، وهجّرنا، ودمّرنا، والآن يجب أن يخضع شخص ما للمحاكمة 2

إيتان غلبواع: بايدن يحاول الموازنة بين حاجاته السياسية، لكن هذا لا يهمّ السنوار ونتنياهو 4

إيال عوفير: ماذا نفعل إذا رفضت "حماس" الصفقة؟ 6

أخبار وتصريحات

تقرير: سموتريتش وبن غفير يضغطان على نتنياهو لرفض أيّ صفقة تنهي الحرب في غزة، وغانتس يحذّر من التصرف بهستيرية لأسباب سياسية 10

هنغبي: الجيش الإسرائيلي نشر فرقتَين عسكريتَين بالقرب من رفح، تمهيداً لعملية عسكرية محتملة هناك 13

لبيد يطالب بإرسال الوفد الإسرائيلي المفاوض إلى القاهرة لإتمام صفقة التبادل مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة 13

تقرير/ مسؤولون في إدارة بايدن: وقف إطلاق النار في غزة سيسمح باتفاق سريع في الشمال 14

متوفرة على موقع المؤسسة:

https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

جدعون ليفي – صحافي إسرائيلي
"هآرتس"، 2024/5/5

لقد قَتَلْنا، وجوّعنا، وهجّرنا، ودمّرنا،
والآن يجب أن يخضع شخص ما للمحاكمة

- يُفترض أن يطرح كل إسرائيلي مُنصف الأسئلة التالية على نفسه: هل ترتكب بلده جرائم حرب في غزة؟ فإذا كانت تفعل، كيف يمكن وقف هذه الجرائم؟ وكيف يمكن معاقبة المسؤولين عنها؟ ومَن هي الجهة التي يمكنها معاقبتهم؟ وهل من المحتمل أن تُترك الجرائم بلا عقاب، ويظل المجرمون طلقاء؟
- طبعاً، يمكن الإجابة عن السؤال الأول بالنفي، أي بالقول إن إسرائيل لا ترتكب أيّ جرائم حرب في غزة، لتصبح بقية الأسئلة فائضة عن الحاجة منطقياً. لكن كيف يمكن نفي هذا، في ضوء المعطيات الناتجة من الحرب في القطاع، والوضع السائد فيه؟ هناك نحو 35 ألف قتيل، فضلاً عن نحو 10 آلاف مفقود، نحو ثلثَي هؤلاء أبرياء، حتى بحسب معطيات الجيش الإسرائيلي نفسه، وضمنهم نحو 13 ألف طفل قتلى؛ 400 موظف في القطاع الصحي، وأكثر من 200 صحافي قُتلوا؛ 70٪ من المنازل دُمرت، أو تضررت؛ 30٪ من الأطفال يعانون جرّاء فقر دم شديد، يموت شخصان من كل 10 آلاف شخص كل يوم نتيجة الجوع، أو نتيجة الجوع والأمراض معاً (جميع هذه المعطيات مستقاة من الأمم المتحدة والهيئات الدولية).
- هل يُعقل أن تكون هذه المعطيات المروعة حدثت من دون ارتكاب جرائم حرب؟ هناك حروب تكون دوافعها عادلة، وأدواتها إجرامية؛ إن عدالة الحرب لا تغطي على جرائمها. وبذا، فإن القتل والتدمير والتجويع

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

والاقتلاع، بهذه الأبعاد، لا يمكن أن تجري كلها من دون وقوع جرائم حرب. هناك أشخاص مسؤولون عن هذه الجرائم، ومحاكمتهم واجبة.

- لا تحاول الدعاية السياسية الإسرائيلية [الهسباراة] إنكار الوقائع والمعطيات الموصوفة أعلاه. لكن جلّ اهتمام الدعاية السياسية الإسرائيلية منصبّ على مقولة: "إنها معاداة للسامية. فلماذا يحاسبوننا نحن بالذات؟ وماذا عمّا يحدث في السودان واليمن؟" هذا الادعاء مفتقر إلى أيّ أسس منطقية: فمَن يتم الإمساك به متلبساً بقيادة سيارته بسرعة تتخطى المسموح به، بحسب القانون، لا يمكنه الادعاء أن سائقي سيارات آخرين يقودون سياراتهم مثله.
- على هذا النحو، تظل الجرائم على حالها، ويظل مرتكبوها طلقاء، فإسرائيل لن تقوم قط بمحاكمة أيّ شخص ارتكب جريمة حرب. وهي لم تقم بذلك قط في ماضيها، ولا في حروبها، ولا في احتلالاتها. في أفضل الحالات، كل ما يمكن لإسرائيل فعله هو محاكمة جندي صفّ سرق بطاقة اعتماد من شخص فلسطيني.
- لكي يشعر كل إنسان بالعدالة، من الضروري أن يرى المجرمين يُساقون إلى المحكمة، والحؤول دون قيامهم بتنفيذ جرائم في المستقبل. هذا المنطق لا يُبقي لنا سوى أن نأمل بقيام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بما يجب عليها القيام به. ويتوجب على أيّ وطني إسرائيلي مخلص، وكل مَن يسعى لتحقيق مصالح الدولة، أن يتمنى حدوث هذا. بهذه الصورة فقط، ستتغير المبادئ الأخلاقية الإسرائيلية، التي تبيح لإسرائيل القيام بكل ما يحلو لها. ليس من السهل على المرء أن يتمنى اعتقال رئيس حكومته وقائد جيشه، والأصعب من ذلك، هو أن يتمنى ذلك علناً، لكن هل هناك طريقة أُخرى لإيقاف هؤلاء؟
- وكما يرغب كثيرون من الإسرائيليين في رؤية بنيامين نتنياهو يُعاقَب بتهم الفساد، عليهم أن يتمنوا معاقبته، مع الآخرين المذنبين الذين يعملون تحت إمرته، بسبب جرائم أخطر كثيراً، جرائم غزة. لا يمكن ترك هذه الجرائم من دون عقاب، ولا يمكننا إلقاء اللوم كله على حركة "حماس" وحدها، حتى لو شاركت في "الجرائم". فنحن الذين قتلنا، ونحن الذين جوّعنا،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وهجّرنا، ودمّرنا، بهذه الأحجام الهائلة. وهناك مَن يجب محاكمتهم لقاء ذلك. أمّا نتنياهو، طبعاً، فهو الرأس. إن صورته مسجوناً في لاهاي، مع وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان، ليست سوى كابوس يقضّ مضجع كل إسرائيلي...

- أنا أشكّ بشدة في أن هذا سيحدث. فالضغوط التي تمارسها إسرائيل والولايات المتحدة على المحكمة الدولية هائلة (وغير شرعية). لكن الترهيب الناجم عن التلويح بإصدار أوامر الاعتقال هو أمر مهم؛ فإذا تسببت في الحؤول دون سفر المسؤولين الإسرائيليين إلى الخارج خلال الأعوام المقبلة، أو عاشوا قلقين من المستقبل، يمكننا أن نكون متأكدين من أن هؤلاء سيفكرون مرتين في الحرب المقبلة، قبل أن يطلقوا الجيش إلى حملات قتل وتدمير مجنونة، كتلك التي نشهدها الآن. وقد يشكل هذا شيئاً من العزاء.

<u>إيتان غلبواع – خبير في العلاقات الأميركية في جامعة بار–</u>
<u>إيلان وباحث في معهد القدس للاستراتيجيا والأمن</u>
"معاريف"، 2024/5/5

بايدن يحاول الموازنة بين حاجاته السياسية،
لكن هذا لا يهمّ السنوار ونتنياهو

- تضغط إدارة الرئيس بايدن على إسرائيل، كما يضغط الوسطاء في مصر وقطر للتوصل إلى وقف إطلاق للنار في غزة، لأنها تعتبره مفتاحاً استراتيجياً لتحقيق كل الأهداف المباشرة والبعيدة الأجل للولايات المتحدة في الإقليم، وفي الداخل الأميركي.
- تعتقد الإدارة الأميركية أن وقف النار سيتيح تحرير المخطوفين، وسيدفع قدماً بصوغ بديل من سلطة "حماس"، وبُعدها عن غزة، ويوقف النار على الحدود مع لبنان، ويسمح للوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين باستئناف مساعيه للتوصل إلى حلّ يُبعد حزب الله عن الحدود مع إسرائيل، ويوقف هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، ويدفع قدماً بالتطبيع بين إسرائيل

والسعودية، ويستكمل قيام محور عسكري سياسي قوي ضد إيران وأذرعها.

- بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي وقف إطلاق النار إلى تقليص الاضطرابات العنيفة في حرم الجامعات، والتي تضرّ بحملة بايدن الانتخابية. مؤخراً، اتخذ بايدن خطوات متعارضة أضرّت بفرص تحقيق المفتاح الاستراتيجي. لقد ألغى، تقريباً، كل أدوات الضغط على يحيى السنوار.
- رفض بايدن وإدارته المناورة العسكرية في رفح بشدة، وهددوا بتقليص تزويد إسرائيل بالسلاح، وفكروا في فرض عقوبات على وحدة في الجيش الإسرائيلي [فرقة نيتساح يهودا]، وأضرّوا بشرعية الحرب ضد "حماس"، واتهموا إسرائيل على الدوام، ومن دون حق، بأنها لا تسمح بمرور ما يكفي من المساعدات الإنسانية إلى غزة، ولهذه الغاية، بنوا رصيفاً بحرياً في شمال القطاع من أجل زيادة المساعدات.
- بالإضافة إلى ذلك، لم تبذل الإدارة الأميركية ما يكفي من أجل إدانة ووقف الاحتجاجات المعادية للسامية، والتي يثيرها مؤيدو "حماس" والفلسطينيين في الجامعات الأميركية، ولم تحذّر محكمة الجنايات الدولية في لاهاي من مغبة إصدار أوامر اعتقال ضد شخصيات إسرائيلية. هذه الخطوات شجعت السنوار على التفكير في أن الوقت يعمل لمصلحته، وأن لديه فرصاً جيدة في البقاء، وهو يسمح لنفسه بالضحك على الولايات المتحدة، وعلى الدول الوسيطة.
- لقد صاغت الولايات المتحدة مع إسرائيل ومصر وقطر اتفاقاً بشأن وقف النار وتحرير المخطوفين. وقبِلته إسرائيل. الرئيس الأميركي ووزير الخارجية أنتوني بلينكن وصفا الاتفاق بأنه "سخيّ جداً" من جانب إسرائيل، وفرضوا على "حماس" مسؤولية تنفيذه. وقال بلينكن: إذا كانت "حماس" حريصة على سكان غزة، فعليها قبول الاتفاق. حجة ساذجة؛ منذ متى كان السنوار حريصاً على سكان غزة؟
- والمفارقة أن التهديد الإسرائيلي بالعمل عسكرياً في رفح من جديد هو الذي خلق أداة ضغط على السنوار. قالت الإدارة والدول الوسيطة للسنوار إنه إذا رفض الاتفاق، فإن بايدن لن يوقف العملية الإسرائيلية. بمعنى أنه إمّا وقف إطلاق للنار، وإمّا عملية عسكرية في رفح. وقيل له أيضاً، في حال

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الرفض، إن قطر ستدرس طرد الزعامة السياسية لحركة "حماس" من أراضيها.

- يعرف السنوار جيداً كيف يناور بين هذه الأوضاع، وهو قادر على قبول الاتفاق ورفضه، أو القول "نعم، ولكن"، أي اعتبار المخطط المقترح أساساً فقط للمفاوضات. بايدن وإسرائيل والدول الوسيطة خلقوا انطباعاً بأن المقصود اتفاق للقبول، أو الرفض، وليس أساساً للمفاوضات.
- المتظاهرون "المشاغبون" في الجامعات الأميركية هم من الشباب المسلم والتقدمي، وينتمون إلى الحزب الديمقراطي، ويهددون بايدن بعدم التصويت له في الانتخابات الرئاسية التي ستجري بعد أشهر، إذا لم يوقف دعمه لإسرائيل. هذا هو السبب الذي جعل بايدن يمتنع، حتى الأيام الأخيرة، من إدانتهم، أو التحرك ضدهم. هو فعل ذلك في الأسبوع الماضي، وبعد أن سيطر العنف على الجامعات، وتخوّفه من أن يؤدي هذا إلى زيادة قوة ترامب الذين يتهم بايدن بالمسؤولية عن الفوضى في الجامعات، وبالخضوع لليسار الراديكالي.
- يحاول بايدن الموازنة بين علاقته بإسرائيل وحاجاته السياسية والانتخابية. وفي تقديره، أن وقف إطلاق النار، وتحرير المخطوفين، والتطبيع بين إسرائيل والسعودية، كلها أمور ستساعد إسرائيل، كما ستساعده في معركته الانتخابية، وهو بحاجة إلى هذا كله في أقرب وقت ممكن، وقبل أن تصل الانتخابات إلى الجولة الأخيرة. لكن ليس من المؤكد أن السنوار ونتنياهو مهتمان بهذا التوازن الصعب.

<u>إيال عوفير – خبير في شؤون حركة "حماس"</u>
"N12"، 2024/5/4

ماذا نفعل إذا رفضت "حماس" الصفقة؟

- لقد تحول موضوع المخطوفين إلى سلاح استراتيجي ضد دولة إسرائيل، بسبب استخدامه من أجل شقّ المجتمع الإسرائيلي من الداخل. لقد اكتشف

أعداؤنا نقطة ضعف مهمة، وهم يستخدمونها، هذه المرة، من أجل الحصول على إنجازات سياسية في المدى البعيد، وليس فقط من أجل تحرير "المخربين" من السجون. لذلك، المطلوب استراتيجيا جديدة تماماً من أجل أن نقتلع بشكل جذري قدرة عدونا على تحقيق إنجازات حقيقية على صعيد الوعي. إذا فشلنا في ذلك الآن، سيتحول كل إسرائيلي إلى هدف للابتزاز من خلال خطفه، وإلى أداة لخلق مزيد من النزاعات الداخلية.

الجزرات:

- في المرحلة الأولى، علينا إعادة بناء الشرعية التي خسرتها إسرائيل في غزة، وذلك عبر الخطوات الآتية:

1- أن تعلن إسرائيل موافقتها فوراً على طلب الرئيس الأميركي جو بايدن بشأن وقف إطلاق نار إنساني في غزة لمدة تتراوح ما بين 6 و8 أسابيع.

2- إعلان إسرائيل استعدادها لإنهاء الحرب في غزة، وإخراج قواتها من القطاع (باستثناء منطقة أمنية على طول الحدود، وأُخرى شمالاً، يجري تحديدها لاحقاً)، وذلك بشرط تحرير كل المخطوفين المحتجزين في القطاع، وليس صفقة جزئية مع مماطلات مستقبلية. إنهاء كامل للمسألة.

3- بالإضافة إلى ذلك، تعلن إسرائيل، رسمياً، الأسماء الدقيقة لنحو ألف "مخرب"، الذين نحن مستعدون لإطلاق سراحهم، بشرط تحرير كل المخطوفين خلال 10 أيام. وكل يوم يمرّ، بعد الأيام العشرة، نحذف أسماء من القائمة (يجري الاتفاق بشأنها مسبقاً)، كي يكون من الواضح لـ"حماس" أن من مصلحتها الإسراع في تنفيذ الصفقة.

ما يريده العالم يهمنا كثيراً. وقف القتال والاستعداد لإنهائه بصورة كاملة، سيؤديان إلى تخفيف الضغط الدولي على إسرائيل بصورة كبيرة، وتوجيهه إلى "حماس"، والطلب منها تحرير المخطوفين إذا كانت تريد وقف القتال. إن شرعية عملنا، بعد أشهر من الانتظار، ستكون واضحة إذا لم تتم استعادة المخطوفين. ومن المهم أن تجري الإضاءة على العرض الإسرائيلي السخي إعلامياً، عبر حملة إعلامية واسعة النطاق في العالم.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

العصي: ماذا نفعل إذا لم نستعِد المخطوفين:

- يمكن استخدام مهلة تمتد ما بين 10 و60 يوماً كنموذج لـ"حماس" والعالم كله بشأن جدية الإنذار الإسرائيلي. نوضح للعالم أن هدف الجيش الإسرائيلي هو فقط إعادة المخطوفين الموجودين اليوم في غزة، بالإضافة إلى منع أيّ نية، أو إرادة مستقبلية بشأن استخدام سلاح الخطف ضد دولة إسرائيل، ومَن يستخدم سلاح الخطف يجب أن يعرف ثمنه.

تدفيع الثمن في الميدان

- تنشر إسرائيل خريطة واضحة لغزة، يجري فيها ترسيم حدود جديدة (المناطق الأمنية). وبعد كل أسبوع تأخير، يجري تحريك الخط الشمالي لقطاع غزة بطريقة تُفقد "حماس" ما بين 20 و50 متراً (على طول الحدود الشمالية)، كعقوبة لقاء كل يوم تأخير. ويمكن أن نبدأ بتحريك رمزي في الأسابيع الأولى، ورفع الوتيرة بمرور الوقت. ويجب أن تكون الرسالة واضحة: مرور الزمن ليس من مصلحة "حماس". وهذا بعكس الوضع الحالي، حين ينتظر الجميع أن تقول لا، وتحصل على مزيد من التنازلات.

علنية المقترح – وشفافية كاملة حيال الجمهور الإسرائيلي

- أن يكون جزء أساسي من المقترح الإسرائيلي علنياً بصورة مطلقة. لن تجري مفاوضات سرية، وتسريب الطاقم الإسرائيلي للمفاوضات إلى الإعلام ما رفضته الحكومة، هو وضع لا يطاق، ولا يمكن لأيّ طرف أن يتصرف بهذه الطريقة في المفاوضات... يجب أن تكون الصيغ علنية، وخصوصاً أمام الجمهور الإسرائيلي، وليس في ورقة سرية في القاهرة، يضاف إليها بعد أسبوع مزيد من مطالب "حماس"، وفي غضون ذلك، يرتفع الثمن الذي تحصل عليه الحركة التي ليس لديها اليوم أيّ سبب لوقف الصفقة، أو إبرامها.

إجماع إسرائيلي واسع النطاق

- لكي نوضح أن المقترح يحظى بإجماع إسرائيلي واسع، يجب أن نطرحه على الكنيست للتصويت، على أمل أن يحظى بتأييد 80 عضواً من كل الكتل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وهذا أمر ضروري لكي توقف "حماس" وحلفاؤها في شتى أنحاء العالم استغلال التباينات في وجهات النظر الداخلية الإسرائيلية من أجل استخدامها في الانقسام الذي يسمح بالابتزاز.

- ومن بين الخطوات التي يمكن اتخاذها، بالتدريج، في فترة الـ 10–60 يوماً: إغلاق تدريجي للمعابر بين إسرائيل والقطاع، بدءاً من المعابر في شمال القطاع (إيرز ومعبر الـ 96 بالقرب من بئيري) التي فُتحت مؤخراً لإدخال المساعدات. بحسب القانون الدولي، إسرائيل ملزمة بعدم عرقلة دخول المساعدات من مصر وتوزيعها في داخل القطاع، لكن لا شيء يُلزمها بفعل ذلك من داخل الأراضي الإسرائيلية. ويجب أن نقوم بذلك بالتدريج، وبخفض عدد الشاحنات. في المقابل، يجب السماح للسكان في غزة بالتوجه نحو الجنوب، إلى المناطق في رفح القريبة من مصر التي تصل إليها أغلبية المساعدات. الدفع بالسكان نحو الجنوب هو أداة للضغط على "حماس" التي تهدف في الأساس، كما تجلى في المفاوضات خلال الأشهر الأخيرة، إلى إعادة السكان النازحين إلى شمال القطاع...
- بعد مرور 40 يوماً على الهدنة، وإذا لم تتم استعادة المخطوفين، تستعد إسرائيل لتعبئة واسعة النطاق للاحتياطيين، لكي ترسل رسالة إلى "حماس"، مفادها بأنها ستستأنف القتال الذي سيكون أكثر عنفاً... ويجب أن يكون هدف القتال مختلفاً تماماً عن السابق. تعلن إسرائيل أنها ستقوم بعملية منظمة للبحث عن المخطوفين في كل أنحاء قطاع غزة، بدءاً من الشمال وحتى الجنوب. ويتعين على السكان المدنيين إخلاء المناطق التي سيتحرك فيها الجيش الإسرائيلي والتوجه نحو الجنوب. وكلما ازداد عدد السكان في جنوب القطاع، كلما ازداد الضغط على "حماس". ومَن يبقى من السكان في شمال القطاع يعمل الجيش على إجلائه بالقوة. ومَن يبقى من "المخربين" يُقتل، أو يُعتقل. والهدف أن تكون كل المنطقة التي عمل فيها الجيش الإسرائيلي نظيفة تماماً بعد انتهاء العمليات، بحيث يمكن البحث عن السلاح، وعن المخطوفين بصورة جذرية.
- سيستمر القتال من الشمال إلى الجنوب مع الاقتراب من رفح. حينها، سيتجمع في منطقة تبعد 3 كلم عن محور فيلادلفي نحو مليوني شخص.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وستكون "حماس" موجودة في منطقة ضيقة قريبة من الحدود المصرية. وبحسب اتفاق السلام مع مصر، ممنوع دخول القوات المدرعة إلى هذه المنطقة، إلاّ بموافقة مصرية. حينها، عندما يزداد الضغط، سيكون الوقت لمصلحتنا. ويمكن أن نتوقف هناك وننتظر حتى تفهم "حماس": إننا جدّيون، وأنها إذا كانت تريد وقف القتال، فيتوجب عليها إعادة المخطوفين كلهم.

أخبار وتصريحات

[تقرير: سموتريتش وبن غفير يضغطان على نتنياهو لرفض أيّ صفقة تنهي الحرب في غزة، وغانتس يحذّر من التصرف بهستيرية لأسباب سياسية]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/5

دعا وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إلى الإسراع في شنّ الهجوم المقرر للجيش الإسرائيلي على مدينة رفح في جنوب قطاع غزة، وشدّد على رفضه أيّ اتفاق لتبادل الأسرى مع حركة "حماس"، من شأنه أن يؤدي إلى إنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والمستمرة منذ أكثر من 210 أيام.

وجاءت دعوة سموتريتش هذه في سياق بيان صادر عنه مساء أمس (السبت)، وشدّد فيه أيضاً على أن الأولوية في الوقت الحالي تبقى لاجتياح رفح.

وقال سموتريتش إن الحكومة الإسرائيلية لديها تفويض واحد فقط، وهو الانتصار، واعتبر أن أيّ صفقة انهزامية قد تنهي الحرب من دون تحقيق نصر مطلق هي بمثابة كارثة، وختم بالدعوة إلى اجتياح رفح فوراً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

كما تزامنت دعوة سموتريتش هذه مع تصاعُد الاتهامات الموجهة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بأنه يسعى لإفشال جهود التوصل إلى صفقة تبادُل أسرى مع حركة "حماس" لإطالة أمد الحرب لأهداف سياسية.

وأُعلن في القدس أن نتنياهو عقد أمس مداولات، وقرر عدم إيفاد المفاوضين الإسرائيليين للمشاركة في محادثات القاهرة، على الرغم من قيام الولايات المتحدة بممارسة ضغوط عليه بهذا الشأن.

ونقلت قناة التلفزة الإسرائيلية 13، مساء أمس، عن مصادر إسرائيلية مطّلعة على المحادثات، قولها إن المؤشرات ليست جيدة. وأضافت: هناك تقارير متفائلة للغاية في مصر، كأن حركة "حماس" توافق على كل شيء، باستثناء بعض البنود، لكن في إسرائيل، هناك شعور بأن المصريين يحاولون رسم صورة أكثر وردية من تلك الموجودة في الواقع.

وكشفت قناة التلفزة الإسرائيلية 12 أن نتنياهو لم يُشرك الوزيرين في "كابينيت الحرب" بني غانتس وغادي أيزنكوت ["المعسكر الرسمي"] في المداولات التي قُرِّر خلالها عدم إيفاد المفاوضين الإسرائيليين إلى القاهرة، وأشارت إلى أن ديوان رئاسة الحكومة قدّم إحاطات صحافية على لسان مسؤول سياسي رفيع المستوى [في إشارة إلى نتنياهو]، شدّد فيها على أن إسرائيل لن تتنازل عن اجتياح رفح، ولن توافق على إنهاء الحرب.

ورحّب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بقرار نتنياهو، عدم إرسال الوفد الإسرائيلي إلى القاهرة. وقال في بيان صادر عنه: "أرحّب بقرار رئيس الحكومة بشأن عدم إرسال الوفد الإسرائيلي إلى القاهرة. وآمل أن يفي أيضاً بالالتزامات الأُخرى التي قطعها لي في الاجتماع الذي عقده معي الأسبوع الماضي، والتي أكد فيها أن لا للصفقة [صفقة تبادُل الأسرى مع "حماس"]، ونعم لاجتياح رفح".

ولمّح بن غفير إلى احتمال إسقاط الحكومة في حال لم يَفِ نتنياهو بالالتزامات التي تعهد له بها، وقال: "إن رئيس الحكومة يعرف جيداً ثمن عدم الوفاء بهذه الالتزامات".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وانتقد الوزير في "كابينيت الحرب" بيني غانتس هذه التعليقات.

وقال غانتس في بيان صادر عنه: "إنني أنصح المصادر الرسمية وجميع صنّاع القرار الآخرين بانتظار التحديثات الرسمية، والتصرف بضبط النفس، وعدم التصرف بهستيرية لأسباب سياسية"، في إشارة، على ما يبدو، إلى ضغوط اليمين المتطرف على نتنياهو، التي تطالبه بعدم الموافقة على صفقة يمكن أن يُنظر إليها على أنها انتصار لحركة "حماس". وأضاف غانتس أنه عندما تقدّم "حماس" رداً، سيجتمع "كابينيت الحرب" لمناقشته.

تجدر الإشارة إلى أن وفداً من حركة "حماس" وصل إلى القاهرة أمس، وكذلك وصل إليها مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية [سي آي إيه] وليام بيرنز، لعقد اجتماعات مع الوسطاء المصريين. ويُعتقد أن اتفاق التبادل والهدنة يتكون من عدة مراحل محتملة، إذ تشهد المرحلة الأولى إطلاق سراح محدود للمخطوفين من الفئة الإنسانية، في مقابل هدنة لعدة أسابيع، بينما من الممكن أن تتضمن المراحل الأُخرى إطلاق مزيد من المخطوفين ووقف إطلاق نار أكثر تماسكاً.

وقالت مصادر مقربة من حركة "حماس" إن الوسطاء الأميركيين وعدوا بانسحاب إسرائيل الكامل من قطاع غزة خلال المرحلة الثالثة والأخيرة وإنهاء الحرب فعلياً. ووفقاً لهذه المصادر، فإن "حماس" على وشك الموافقة، ولأول مرة، على إطلاق المرحلة الأولى من الصفقة، من دون ضمانة نهاية الحرب، انطلاقاً من تلك الضمانات [الأميركية]، واعتقاداً منها أنها لا تزال تملك أوراقاً مهمة، تتمثل في مخطوفين لن يتم الإفراج عنهم في إطار المرحلة الأولى.

ورداً على هذه التقارير، كرّر مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى صرّح لوسائل إعلام، من دون الكشف عن هويته، بأن إسرائيل لن توافق على إنهاء الحرب، كجزء من اتفاق لإطلاق المخطوفين، تحت أي ظرف من الظروف. وأضاف أن الجيش الإسرائيلي سيدخل إلى رفح ويدمّر ما تبقى من كتائب "حماس" هناك، سواء عُقدت هدنة موقتة لتحرير المخطوفين، أو لم تُعقَد.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[هنغبي: الجيش الإسرائيلي نشر فرقتَين عسكريتَين بالقرب من رفح، تمهيداً لعملية عسكرية محتملة هناك]

"معاريف"، 2024/5/5

قال مستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي، في مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الإسرائيلية 12، مساء أمس (السبت)، إن الجيش الإسرائيلي نشر فرقتَين عسكريتَين بالقرب من مدينة رفح في جنوب قطاع غزة، تمهيداً لعملية عسكرية محتملة هناك.

وأضاف هنغبي أن القرار بشأن شنّ عملية عسكرية في رفح اتُّخذ فعلاً، وأن واشنطن على عِلم بالخطط الإسرائيلية بهذا الخصوص.

وقال المراسل العسكري لقناة التلفزة، نقلاً عن مصادر وصفها بأنها مطّلعة، إن العملية العسكرية المحتملة في رفح ستكون محدودة، ولا تشبه عمليتَي غزة وخان يونس، وإنها ستكون على شكل مداهمات بسبب عدد المدنيين الكبير في رفح والضغوط الأميركية.

[لبيد يطالب بإرسال الوفد الإسرائيلي المفاوض إلى القاهرة لإتمام صفقة التبادل مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/5

طالب رئيس حزب "يوجد مستقبل" وزعيم المعارضة الإسرائيلية عضو الكنيست يائير لبيد بإرسال الوفد الإسرائيلي المفاوض إلى القاهرة لإتمام صفقة التبادل مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.

وقال لبيد في بيان صادر عنه مساء أمس (السبت): "ينبغي على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إرسال فريق التفاوض إلى القاهرة الليلة. ويجب عدم عودة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أعضاء الوفد من دون إبرام صفقة تؤدي إلى إعادة المخطوفين الإسرائيليين. لا توجد مهمة أُخرى أهم من هذه المهمة، وليس هناك شيء آخر لنفعله".

وأضاف لبيد: "كما أنه لا يوجد شيء اسمه نصر من دون التوصل إلى اتفاق لإعادة المخطوفين".

وجاء بيان لبيد هذا في وقت تصاعدت الاتهامات التي توجّهها المعارضة الإسرائيلية إلى نتنياهو بمحاولة إفشال صفقة تبادُل الأسرى مع حركة "حماس"، بينما يواجه نتنياهو ضغوطاً متزايدة من اليمين الإسرائيلي المتطرف لحثّه على عدم قبول صفقة تقود إلى إنهاء الحرب على غزة، وإلى إلغاء العملية العسكرية في مدينة رفح، جنوب القطاع.

تقرير/مسؤولون في إدارة بايدن: وقف إطلاق النار في غزة سيسمح باتفاق سريع في الشمال

"هآرتس"، 2024/5/5

مؤخراً، أعرب مسؤولون في الإدارة الأميركية عن تفاؤلهم حيال فرص التوصل إلى اتفاق لإنهاء القتال بين إسرائيل وحزب الله، بشرط توقُّف القتال في غزة. وقال المسؤولون الأميركيون خلال محادثات مع مسؤولين رفيعي المستوى في إسرائيل، وفي لبنان، وفي فرنسا، ودول أُخرى على صلة بالاتصالات بشأن وقف إطلاق النار على الجبهة الشمالية، إنه في اللحظة التي يتم التوصل إلى اتفاق لوقف القتال في القطاع، يمكن العمل بسرعة من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن موضوعات تهمّ إسرائيل وحزب الله والحكومة اللبنانية.

ويستند تقدير الإدارة الأميركية هذا إلى المحادثات التي أجراها الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين مع جهات سياسية في إسرائيل ولبنان خلال نيسان/أبريل. لقد حاول هوكشتاين، في مرحلة معينة، الدفع قدماً بمخطط معاكس يرمي إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار في الشمال، قبل التوصل إليه في الجنوب، لكن

سرعان ما اقتنعت الإدارة الأميركية بأن فرص نجاح ذلك ضئيلة، بسبب تعهُّد حزب الله الاستمرار في دعم "حماس" ما دامت الحركة تواصل قتالها ضد إسرائيل في القطاع.

لقد بحثت الإدارة الأميركية مع إسرائيل ولبنان في القيام بإجراء تعديلات حدودية معينة على طول الحدود البرية بين الدولتين، شبيهة بترسيم الحدود البحرية الذي نُفّذ من خلال الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بينهما في سنة 2022، خلال الفترة التي تولى فيها يائير لبيد رئاسة الحكومة. يومها، انتقد نتنياهو الاتفاق الذي توصل إليه لبيد، لكنه لم يغيّره، أو يلغيه، لدى عودته إلى رئاسة الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2022. الآن، تأمل الإدارة بالتوصل إلى اتفاقات جديدة، بينها انتشار قوات الجيش اللبناني على طول الحدود، في إطار تفاهمات بشأن إبعاد حزب الله عن السياج الحدودي.

ومع ذلك، تعترف الأطراف الضالعة بالاتصالات بأنه من دون اتفاق بشأن إطلاق المخطوفين ووقف القتال في غزة ، فإن التقدم الذي أحرزه هوكشتاين لن يمكّنه من التوصل إلى اتفاق حقيقي. وهذا التقدير يزيد في رغبة إدارة بايدن في التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل و"حماس" ينهي الحرب في غزة بصورة رسمية، أو على الأقل، يوقفها عدة أشهر من أجل إحداث الاختراق المطلوب في الشمال.

منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، تم إجلاء معظم سكان المستوطنات المحاذية للحدود مع لبنان، ومنذ ذلك الحين، تحاول دول عدة، بينها الولايات المتحدة وفرنسا وقطر، التوصل إلى تسوية بين الدولتين تمنع التصعيد. وفي الأمس، تطرّق رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي إلى الوضع في الشمال، قائلاً: "إذا لم ننجح في إعادة السكان في إطار اتفاق مع حزب الله، يبعده عشرة كيلومترات عن الحدود، فإننا سنعيدهم بواسطة عملية عسكرية قوية".

ملاحظة:

تحتجب النشرة غداً وتعود إلى الصدور يوم الثلاثاء.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

مجلة الدراسات الفلسطينية
العدد 138، ربيع 2024

قائمة المحتويات

افتتاحية

كل فلسطين هي غزة ..... الياس خوري
"حفظنا الوصية" ..... عبد الرحيم الشيخ
سقط القناع عن القناع: "إلى أمل في غزة" ..... سنان أنطون
غزة... وماذا بعدها؟ ..... واسيني الأعرج
غزة والنظام العربي الراهن ..... جلبير الأشقر
حين توقظ غزة الوعي الغافي ..... محمد برّادة

مقالات

ساطع الحصري: العربي المنتصر والهزيمة المبكّرة ..... فيصل درّاج

محور (الفن في مواجهة الاستعمار)

مقدمة ..... أنيس محسن
التواصل الأدائي: المقاومة الفلسطينية، وموسيقى الهيب هوب،
وأداءات الفضاء السيبراني ..... حنين شفيق الغبرا
"حُمّى البحر المتوسط" ..... هشام روحانا

دراسات

تسريب العقارات العربية في القدس إلى الجمعيات الاستيطانية
بين الاختراق والأرشيفات ..... مراد البسطامي
عن استيضاح أصل الفلاحين (1917) ..... ديفيد بن غوريون

قراءات خاصة

حكى قصتها وحكَت صمته ..... رائف زريق

قراءات

نصر الله، إبراهيم. "طفولتي حتى الآن" (بالعربية) ..... تغريد عبد العال
وادي، فاروق. "سوداد (هاوية الغزالة)" (بالعربية) ..... جهاد الرنتيسي
حسن، منار. "المغيَّبات: النساء والمدن الفلسطينية حتى
سنة 1948 " (بالعربية) ..... مها التميمي

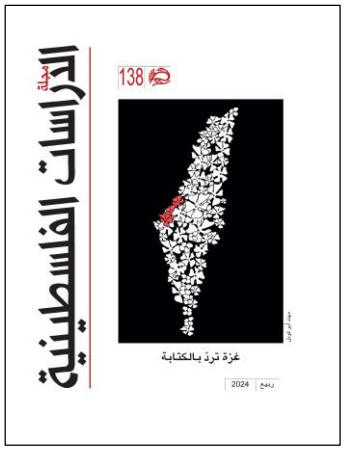

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر